CD/PV.927
22 May 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة التاسعة والعشرين بعد التسعمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
يوم الخميس، ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة ماري ويلان (آيرلندا)

(A) GE.03-61815 301203 311203

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٩٢٧ لمؤتمر نزع السلاح.

أود أن أعرب عن عميق تعاطفنا فيما يتعلق بالزلزال العنيف الذي هز منطقة شمال الجزائر مخلفاً خسائر بشرية هامة وعديد الإصابات ودماراً شاملاً. وأود بهذه المناسبة أن أعرب، نيابة عن مؤتمر نزع السلاح، وأصالة عن نفسي، عن عزائنا وتعاطفنا لحكومة الجزائر ولضحايا الكارثة.

الوفود الموقرة أود أن أعرب، باسمنا جميعاً، عن ترحيبنا الحار بوزير خارجية باكستان، صاحب السعادة السيد رياض حسين خوخار الذي سيتحدث إلى المؤتمر هذا اليوم. وأنا على يقين أننا نقدر حق تقدير هذا الدليل البارز جدا على الاهتمام الذي توليه حكومته لمداولات المؤتمر وعلى الالتزام المتواصل من جانب حكومة باكستان بمجال نزع السلاح المتعدد الأطراف.

لدينا اليوم متحدثان على القائمة. فبالإضافة إلى وزير الخارجية، سوف يتحدث إلى المؤتمر سفير نيوزيلندا، السيد تيم كوفلي، باسم ائتلاف برنامج العمل الجديد. وأعطي الكلمة الآن لوزير خارجية باكستان، صاحب السعادة السيد رياض حسين خوخار.

السيد خوخار (باكستان) (الكلمة بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، إنه من دواعي الشرف أن أتحدث إلى مؤتمر نزع السلاح في ظل رئاستكم. فأنتم تمثلون بلداً يعترف بتمسكه بمبادئه الثابتة وبصراحة مواقفه بشأن قضايا تحديد الأسلحة ونزع السلاح، غير عابئ بما يحدثه ذلك غالباً من انزعاج في صفوف أقرب أصدقاء آيرلندا وحلفائها. وأؤكد لكم تعاون باكستان ومساندته الكاملين لأي مبادرة تهدف إلى المضي قدما بالأولويات المجمع عليها بشأن نزع السلاح.

وإن جمود مؤتمر نزع السلاح، وإن كان محبطاً فإنه لا يشكل مفاجأة بالمعنى الكامل للكلمة. إن هذا المؤتمر تدفعه ديناميكية عالمية. فهو جزء لا يتجزأ من نظام دولي يمر بدوره بعدة تحولات هامة. ونزع السلاح وعدم الانتشار والأمن كلها مسائل تشكل جزءاً أساسياً من هذه العملية.

وإن اهتمام باكستان بفاعلية مؤتمر نزع السلاح ليس أكاديميا ولا هامشيا. فبينما يشكل مؤتمر نزع السلاح محفلا دوليا للتفاوض بشأن اتفاقيات تحديد الأسلحة ونزع السلاح ذات الطبيعة الشاملة فإن آثار مثل هذه الصكوك على المستوى الإقليمي وأهميتها بالنسبة لمنطقة جنوب آسيا، كانت دائما حاسمة. وإن اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي تعد من بين الإنجازات الكبرى لهذا المؤتمر كشفت عن برنامج سري لتطوير الأسلحة الكيميائية في جوارنا. ولولا اعتراض أحد بلدان المنطقة على اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في هذا المؤتمر لأمكن لهذه المعاهدة أن تمنع التجارب النووية التي جرت في جنوب آسيا عام ١٩٩٨. وبالمثل، فإن الجميع يترقب أن يكون لمعاهدة المواد الانشطارية القادمة أثر هام على التطورات النووية في جنوب آسيا.

لذلك فإن ما يحدث في هذا المحفل له تأثير على أمن باكستان. وإن لنا جميعا مصلحة حيوية في نجاح مؤتمر نزع السلاح، لأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح بصورة عادلة إنما هو في صالح منطقتنا، بالإضافة إلى أنه في صالح العالم بأسره. وإن الهدف من حضوري بينكم اليوم، هو أن أؤكد مساندتنا لهذه الهيئة الهامة ولأهدافها في

دفع عملية نزع السلاح المتعدد الأطراف وتعزيز الأمن الدولي، فلقد كنا دائما عضوا فاعلا ويمكن الاعتماد عليه في هذا المحفل الفريد من نوعه، وسوف نواصل السير على هذا الدرب.

وإننا كدول قومية قد قطعنا شوطا طويلا منذ سلام ويستفاليا عام ١٦٤٨. ومع ذلك فإن الجنس البشري لم يتوصل إلى إدراك السلم الحقيقي والدائم. فكل الأنظمة الدولية وإن قامت على أساس مفهوم ميزان القوى أو الاستقطاب الثنائي أو الاستقطاب الأحادي لم تتمكن من القضاء على دوافع الحرب. فصورة العلاقات بين الدول انطبعت دائماً بلون الصراعات. والحرب، حسب عبارات أحد المعلقين المتبصرين، تظل "أكبر لغز، لم يتوصل إلى فك رموزه في عالم السياسة".

إن الحرب لا تحتاج إلى الحجج أو الوثائق لتثبت مخلفاتها المريعة. وإن قوتها الفتاكة المتزايدة تجعلها مدمرة إلى درجة يعجز اللسان عن وصفها. فالحرب تقضي على الحياة البشرية وتدمر ثمرة سنوات طويلة من المساعي والجهود وتسبب الانكماش الاقتصادي. والأهم من ذلك كله هو أن الحرب تعرض حرية الجميع للخطر.

وإن الحرب في عصر الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية المتطورة هذا، قد عرض للخطر وجود البشر ذاته على هذا الكوكب. ولو كان كلاوسفيتز ذلك الرجل الحكيم، على قيد الحياة اليوم، لعرّف الحرب على أنها "مجرد مواصلة للممارسة السياسية عن طريق سبل أخرى". فربما كانت الحرب خيارا من الخيارات التي تمكن من تحقيق الأهداف السياسية، ولكن الحرب اليوم مشحونة بأشكال لا تحصى من الرعب والدمار سواء كانت متماثلة أو غير متماثلة.

ولقد استغرق بناء هذا الصرح للقانون الدولي القائم على العدل والإنصاف قرونا عديدة من الالتزام الثابت ومن الجهد والكد. وإن الجميع يعترف بأن القواعد القانونية توضع لتعكس خاصيّات كل عهد. وإن تطويرها المستمر يُعد أمراً محتوما. ومع ذلك، فإن تغليف ما مضى من المفاهيم والمبادئ المبتذلة والخطيرة من مفاهيم ومبادئ الأمن بغلاف من الألفاظ الجديدة الغامضة، وتطبيقها تطبيقا عشوائيا، سيعيدنا إلى زمن الفوضى. وهذه الفوضى لا تخدم مصلحة أحد.

وصحيح أن ميثاق الأمم المتحدة لا يمثل الكلمة الأخيرة للسلوك السليم. ومع ذلك لا يمكن اعتبار الميثاق وثيقة عادية. فالميثاق يغلف العزم الوطيد للمجتمع الدولي، والذي نشأ جراء النزاعات المميتة، لتجنب ويلاتها إلى الأبد. وهذا يدعونا إلى أن نتصرف تصرفا يخدم السلم لنجنب أنفسنا أحزان الحرب.

وإن الأمم المتحدة تعد مؤسسة فريدة في نوعها. فلقد أثبتت أهميتها حتى في حالات التهميش. وينبغي بالتالي صون الرؤية التي تأسست عليها والمبادئ التي تقوم عليها.

وباكستان بصفتها عضوةً في مجلس الأمن الحالي، تنوي مواصلة الاضطلاع بدورها المتواضع في تدعيم القانون الدولي وتطوره المتواصل في الاتجاه الصحيح. كما أننا لن ندخر جهدا لنجعل من الأمم المتحدة العنصر المركزي الذي يحدد السلوك فيما بين الدول.

وإنـــه من المشجع أن نرى أن أهمية مؤتمر نزع السلاح في مجال السلم والأمن لا تبارى. فدور المؤتمر في التفاوض بشأن الصكوك المتعلقة بتحديد الأسلحة وبنزع السلاح لا يزال يحظى بدعم المجتمع الدولي.

وإن المؤتمر يمثل المحفل المتعدد الأطراف الوحيد المخول، بموجب ولايته، للتفاوض على أساس توافق الآراء بشـــأن الصـــكوك الملزمة قانونا المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وإبرامها. وهو يرمز إلى التعامل المتعدد الأطراف القائم على مفهوم الترابط. فالأمن ظاهرة نسبية ولا يمكن تحقيقه بصورة مجردة. وإن مؤتمر نزع السلاح يساهم في صون السلم، بأدنى مستوى من السلاح وعلى أساس السلم الكامل للجميع. ولقد أصبح مصير الأمم متداخلا بشكل كامل أكثر من أي وقت مضى. ولا مفر من واقع التعامل المتعدد الأطراف أو فضيلته، بحيث يجب أن تعود العلاقات فيما بين الدول إلى أحضانه.

وتشعر باكستان بالقلق العميق حيال تواصل جهود المؤتمر. وإنه ليس من مصلحة أحد أن يظل مؤتمر نزع السلاح معطلا. فإذا فشلنا في التحرك بصورة حاسمة باتجاه تحديد الأسلحة ونزع السلاح الآن، فإن المهمة سوف تصبح أكثر صعوبة غداً، خاصة وأننا نحشد التكنولوجيات الجديدة ونغزو حدودا بعيدة في الفضاء. وعلينا ألا نضع أنفســـنا في وضـــعية لا مخرج منها. وإنه لا يمكن تحقيق أمن مُجد إلا من خلال التعاون والتكيف أي من خلال تعددية صادقة

وعليـــنا أن نحافظ على روح العمل المشترك من التبدد، وأن نبقي عليها لمواجهة التحديات والتهديدات الجديدة التي تستطيع إلحاق دمار لا يمكن قبوله. وإن التحديات الأمنية الجديدة لا تقلل من الحاجة الماسة إلى نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي في مختلف الجوانب، بل إنها تدعم هذه الأهداف. ولا يمكن أن تظل الإدانة الثابـــتة لأســـلحة الدمار الشامل من جانب البعض دون الآخرين الذين يختارون لأنفسهم الإبقاء عليها إلى الأبد ويؤكدون حتى حقهم في استعمالها.

لقد أصبح من اللازم مؤخراً النظر إلى عملية نزع السلاح بأكملها من منظور الإرهاب وحده. وإن هذا النهج، حسب رأينا محفوف بالمخاطر. فنزع السلاح وعدم الانتشار ضروريان ليس فقط لمواجهة التهديدات الناجمة عن الإرهاب، ولكن من أجل هدف حيوي أكثر ألا وهو حفظ السلم وتعزيز الأمن بين الدول.

ولا يمكـــن أن توضع جانبا قضايا نزع السلاح النووي والفضاء الخارجي، والضمانات الأمنية السلبية، والمعـــاهدة بشأن المواد الانشطارية. فهذه القضايا لا تزال تكتسي أهمية كبرى بالنسبة للسلم الدولي. وينبغي أن يُشـــرع على الفور في عمل موضوعي بشأن هذه القضايا في مؤتمر نزع السلاح ضمن إطار برنامج عمل متوازن وشامل. ولهذا الغرض، فإن باكستان مصممة على أن تلعب دورا فعالا وبناءً.

ومما يلفت النظر هو اختفاء بعض القضايا من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، على الرغم من أهميتها التي لا يمكن إنكارها بالنسبة للأمن العالمي، ومنها على سبيل المثال قضية الصواريخ وتحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وكانت باكستان قد اقترحت أن يولي المؤتمر للقضيتين الاهتمام الواجب.

وكلـــنا يـــتفق عـــلى أن انتشار الصواريخ بجوانبه المختلفة يخل بالاستقرار ومع ذلك ولأسباب لا يمكن شرحها، يقاوم البعض منا التصدي لهذه القضية بصورة شاملة وبدون تمييز وفق قواعد الشفافية والتوافق في الآراء الراسخة للأمم المتحدة.

والمبادرات التي اتخذت حتى الآن بشأن قضية الصواريخ ينقصها طابع العالمية. وفيما يتعلق بمدونة قواعد الســـلوك الدولية، فحتى الأطراف المناصرة لها، لا ترى فيها سوى مجرد خطوة أولى. وعلى المؤتمر أن يعالج هذه القضية معالجة شاملة على أساس المبدأ الراسخ للأمن الكامل لكافة الدول.

ومـــن بـــين القضـــايا التي نعتبرها ذات أهمية قصوى بالنسبة للسلم والأمن الدوليين، هناك قضية تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. فإن سباقات التسلح اللامتناهية، لا سيما في منطقتي الشرق الأوسط وجنوب آسيا اللتين تعصف بهما التوترات، لا تعوق فقط عملية فض النـــزاعات سلميا ولكنها تقوض أيضاً الجهود الاجتماعية والاقتصادية في المنطقتين.

وإنه لحق مشروع للدول أن تحرز الوسائل التي تحمي بها استقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها. فحق الدفاع عن النفس نص عليه ميثاق الأمم المتحدة. إلا أن هذا الحق لا يمكن أن يمارس دون قيود. فحق الدفاع عن النفس لا يجب أن يرمي إلى تجريد الآخرين من وسائل الدفاع عن أنفسهم. بل يجب أن يحدد هذا الحق وأن يُصاغ حسب القواعد الدولية السائدة والمتطلبات الأمنية المشروعة. وينبغي ألا تكون الهيمنة غايته. وإن المكاسب العسكرية التي يشعلها ذلك الطموح إنما تسبب سباقات تسلح مدمرة على حساب السلم والأمن والاستقرار والتقدم الاقتصادي.

وإن مـــبدأ الأمـــن الكامل، مع أدنى مستوى ممكن من السلاح ومن القوى العسكرية، يوفر إطار العمل الأمـــثل لوضع مبادئ توجيهية ملزمة للدول، مع الأخذ في الاعتبار الديناميات الأمنية الخاصة بكل منطقة وكل منطقة فرعية. وعلى المؤتمر أن يشرع في معالجة هذه القضية على وجه السرعة.

وعقب المبادرات الأخيرة التي اتخذها الوزير الأول للهند فاجبايي، والوزير الأول جمالي أصبح هنالك جو من التطلع بشأن منطقتنا. وأملنا ألا يفضي فقط استئناف الحوار بين الهند وباكستان إلى معالجة قضية كشمير والتي بدونهـــا ينعدم كل أمل واقعي في التوصل إلى سلم وأمن دائمين في المنطقة، وإنما يُمكّن بلدينا من مناقشة تدابير لإنشاء نظام استراتيجي لضبط النفس وبناء الأمن. وإن الحديث عن الأخطار النووية في منطقتنا ليس مجرد تمرين في مجـــال العلاقات العامة. كما أنه لا يهدف إلى تشجيع الاهتمام أو التدخل الخارجي. فباكستان واثقة من قدراتها عـــلى معالجة كل التحديات الأمنية. وهذا تؤيده الأحداث التي شهدتها الأشهر القليلة الماضية حيث جرى تعبئة مليون رجل تم سحبهم فيما بعد، لأنه ثبت أن العملية كانت عبثا.

وبينما بلغ التصعيد العسكري الأخير على حدودنا ذروته، نشرت جارتنا صواريخها المزودة بقدرات نووية في مواقع متقدمة. فهل كان على باكستان أن تفترض أن الأمر يتعلق بصواريخ نووية منشورة جاهزة للإطلاق؟ وماذا لو وقع الكشف من جانبنا عن عملية إطلاق صواريخ؟ ففي ظروف تكون فيها حشود من القوات التقليدية مهـــيأة لـــلهجوم، مدعومة بنشر أسلحة نووية، هل يمكن لأي بلد أن يطمئن بمجرد تأكيدات إعلانية مثل "عدم

المبادأة باستعمال السلاح النووي"؟ فهذا شكل من أشكال الأخطار التي تغذي رغبتنا الصادقة في تحقيق الاستقرار وبلوغ القدرة على التنبؤ وتحديد الأسلحة والتوصل إلى فض النـــزاعات العالقة في منطقتنا.

وترحيبا بنوايا الوزير الأول فاجبايي بإخراج العلاقات بين بلدينا من طريقها المسدود أعلن الوزير الأول الباكستاني في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٣ سلسلة من التدابير لإعداد المسرح لحوار هادف مع الهند. وفيما يتعلق بالأمن في المنطقة، فلقد صرح الوزير الأول بما يلي:

"إن الواقع النووي في منطقتنا يفرض التزامات ومسؤوليات محددة على بلدينا. لذلك فإنه من المهم للهند وباكستان معا أن يشرعا في نقاشات جدية بشأن الاستقرار الاستراتيجي والنووي في منطقتنا. وفي هذا الســـياق، تســـاند باكستان تدابير بناء الثقة الواردة في مذكرة التفاهم الموقعة في لاهور في شباط/فبراير ١٩٩٩. وإننا نأمل أن يفضي استئناف الحوار إلى إقرار تدابير أساسية ومثمرة للحد من الأسلحة ولتعزيز السلام في منطقتنا".

وإننا نود ألا تعرّف منطقتنا كمكان خطير، وإنما كمكان يمكن فيه للجارين الحائزين على أسلحة نووية أن يتعايشـــا كدولـــتين نوويتين مسؤولتين. وإن باكستان مستعدة لمناقشة العديد من التدابير وللتوصل إلى اتفاق بشأنها. إن باكستان والهند ملتزمتان بوقف اختياري للتجارب النووية. وهذا الالتزام يمكن أن يُضفي عليه الطابع الـــرسمي. وإن التوصل إلى اتفاق بشأن عدم نشر الأسلحة النووية، يقوم على تحديدات متفقا عليها، من شأنه أن يشكل عاملا رئيسيا للاستقرار.

كما أن التوصل إلى اتفاق رسمي يقضي بالإشعار المتبادل عن تجارب القذائف التسيارية من شأنه أن يمثل تدبيرا هاما لبناء الثقة. وإن التوازن العسكري التقليدي في جنوب آسيا يعد عنصرا حاسما لمنع استخدام القوة الذي قد يتصاعد على نحو لا يمكن التنبؤ به. وإن المواجهة العسكرية الأخيرة في جنوب آسيا فضحت أكذوبة استعراض القوة النووية من جانب باكستان، ذلك أن وسائلنا الدفاعية التقليدية كانت كافية للردع.

وتقع على عاتق الدول التي تعد ضمن كبار المصدرين للأسلحة التقليدية مسؤولية عظمى في الحفاظ على هـــذا الـــتوازن التقليدي. فمعظم هذه الدول تساند بقوة عدم الانتشار، وتتعهد بالشروط الداعية إلى عدم نقل الأسلحة إلى مناطق التوتر ومع ذلك، هنالك نمط من هذا الكلام لا يتطابق مع الفعل. فهنالك بعض التنبؤات الآن بعمليات نقل للأسلحة التقليدية إلى جوارنا قد تؤدي إلى تقويض التوازن التقليدي وتولد عدم الاستقرار وانعدام الأمن. وإن نقل الأنظمة المضادة للقذائف ولقدرات الإنذار المبكر الجوي وللقدرات البحرية الرئيسية والطائرات ذات الدفع النووي، أمر سوف تنظر فيه باكستان بأقصى ما يمكن من الجدية. وسوف نضطر لاتخاذ تدابير مضادة. إننا نعتقد أن سباق التسلح في منطقتنا يمكن تفاديه وأنه ليس ضروريا، وتلك البلدان التي ترغب أن تتحول منطقة جنوب آسيا إلى منطقة آمنة ومزدهرة يمكنها أن تؤكد حسن نيتها بتوخيها الحذر في قراراتها المتعلقة بنقل أنظمة الأسلحة المولدة لعدم الاستقرار. المتعلقة بنقل أنظمة الأسلحة المولدة لعدم الاستقرار.

وإن منطقة جنوب آسيا في حاجة إلى بناء جديد للأمن يقوم على مبادئ متفقاً عليها. وعلى الأقل يجب أن يشتمل ذلك على ما يلي: أولاً، الكف عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في فض النـــزاعات؛ ثانياً،

الاحترام الكامل لسيادة كافة دول المنطقة ولسلامة أراضيها؛ ثالثاً، وضع آلية دائمة للحوار والمشاورات الثنائية بشأن التسويات المتنازع عليها؛ رابعاً، البدء في محادثات مثمرة لاستنباط تدابير مقبولة من الجانبين لبناء الثقة في المجال النووي؛ خامساً، تثبيت القوات التقليدية عند مستويات تتفق مع الاحتياجات الأمنية المشروعة لكافة دول المنطقة؛ سادساً، تجديد التعهد بالعمل المشترك من أجل مكافحة العدو الحقيقي لجنوب آسيا، أي الفقر والمجاعة والأميَّة والمرض.

ولقد أن الأوان لكي يسلك تاريخ جنوب آسيا، الذي غلب عليه لون انعدام الثقة والانقسام، نهجاً جديداً. وإن الاتفاق فوراً على العمل من أجل تكريس هذه المبادئ العامة، من شأنه أن يشكل نقطة الانطلاق لهذه البداية الجديدة.

وإن الغرض من القدرات النووية لباكستان إنما هو الدفاع عن النفس، ليس إلا، وإن منشأها يعزى إلى عوامل تاريخية واستراتيجية فريدة وليس هناك فائدة في ألا تتكرر تجربة منطقة جنوب آسيا في جهات أخرى من العالم لذلك فإننا نشارك المجتمع الدولي بكل حزم تعهده بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وإن تعهد باكستان بعدم انتشار تلك الأسلحة إنما هو نابع من قناعاتها الخاصة ويتجلى من خلال أفعالها. إننا طرف في كل من اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية، وإننا متقيدون تقيداً صارماً بالالتزامات الناشئة لنا عن الاتفاقيتين. وإن موجوداتنا النووية تخضع إلى نظام صارم للحماية المادية وإلى رقابة متطورة للحراسة. والنظام الصارم للسلامة والرصد يقصي كل خطر بنقل مواد أو تجهيزات أو تكنولوجيا أو معلومات حساسة. وبفضل الحظر الشامل المفروض على الصادرات بمختلف أنواعها وأشكالها، فإن نظام رقابة الصادرات القائم في بلدنا يذهب حتى إلى أبعد من المعايير التي تحكم أنظمة رقابة الموردين.

وإن باكستان، بصفتها ضحية من ضحايا الإرهاب تتعاون بصورة فعالة مع المجتمع الدولي من أجل مكافحة هذا البلاء. ولقد اتخذنا عدداً من التدابير الملموسة البعيدة المدى التي حظيت باعتراف واسع النطاق.

وعملاً بمقررات مجلس الأمن، استحدثت باكستان آلية قانونية وعملية لوقف الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم الأخرى للمنظمات والجماعات الإرهابية وبصورة فعالة. ولقد جرى منع العديد من الجماعات الطائفية والمتطرفة، وتم تجميد أرصدتها المالية. ووقعت باكستان أو صادقت على أحد عشر من أصل الصكوك الإثني عشر المتعلقة بمكافحة الإرهاب كما وقعنا على اتفاقية منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب. وهذا يعكس بوضوح تعهدنا بمقاومة الإرهاب بمختلف أشكاله وتجلياته.

وبقدر ما نسعى إلى مقاومة الإرهاب بعزيمة لا تثنى، فإننا سنصد، بعزم مماثل، كل محاولة ترمى إلى الاستخفاف بمبدأ تقرير المصير كما هو وارد في ميثاق الأمم المتحدة وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وإن الكفاح من أجل تقرير المصير لا يمكن أن يوصف بأنه غير قانوني أو بأنه شكل من أشكال الإرهاب بل إن المجتمع الدولي، على العكس من ذلك يقع على كاهله واجب مساندة هذه القضية العادلة والمشروعة. وإن الاحتلال الأجنبي لا يتلاءم مع عالم يحب الحرية. والقوى الرئيسية تقع على عاقتها مسؤولية خاصة هي الارتفاع فوق الاعتبارات السياسية والتجارية لاسترداد الكرامة لأولئك الذين حرموا منها. وفي منطقتنا، يظل إنكار حق شعب جامو وكشمير في تقرير المصير مصدراً خطيراً من مصادر التوتر. فهو بالفعل السبب الكامن وراء معضلة منطقة

جنوب آسيا. وفي بيئة توجد فيها الأسلحة النووية، فإن استمرار النـــزاع أمر يقلق الجميع. وإن هدف التوصل إلى ســـلم حقـــيقي ودائم في منطقتنا سيظل صعب المنال ما لم يتم فض النـــزاع بطريقة عادلة، وفقاً لرغبات شعب كشمير.

وكـــان الوزيـــر الأول مير ظفر الله خان جمالي، قد كرر من جديد، حال توليه مهامه، رغبة باكستان الصادقة في فض نزاع جامو وكشمير عن طريق المفاوضات، داعياً الهند إلى الاستجابة بصورة إيجابية لنداءاتنا إلى بدء حوار ثابت وهادف بشأن كافة القضايا الثنائية العالقة وإن المبادرات الأخيرة التي اتخذها البلدان مشجعة، فمن المهم كسر الجليد الذي تراكم على امتداد الأشهر الثماني عشرة الأخيرة.

ويعد القرار بإعادة العلاقات الدبلوماسية، على مستوى المفوضين السامين وجهات الاتصال إلى مستوياتها العادية خطوة في الاتجاه السليم. وإن باكستان مستعدة لبدء رحلة جديدة سوف تمكن، في نهاية المطاف، من كسر أغـــلال عدم الثقة والضغينة التي شوهت علاقاتنا الثنائية خلال العقود العديدة الماضية. ولا يجب أن تظل الحرب والنزاعات المصير المحترم لسكان منطقة جنوب آسيا. بل ينبغي أن تُفضل هبة السلام عن حماقة الحرب.

وفي خـــتام كـــلمتي، أعـــرب عن تمنياتي المخلصة بألا يفشل هذا المحفل في المساهمة في تحقيق هذه الغاية بأكملها. وإننا لا نريد أن نقبل بأن حالة خموده الحالية هي حالة دائمة. فالقضايا التي أوكلت للمحفل هي مهمة حقيقـــية وخطرة وملحة. وإن علاجها بصورة فعالة يقتضي معايير شاملة يجري التفاوض بشأنها في إطار متعدد الأطـــراف، ولن يمكن تجسيدها دون التزام كامل ومتواصل من جانب هذا المحفل. وإننا واثقون من أن الإسراع بـــالجهود اللازمة في هذا الاتجاه، سوف يعيد لـــه من جديد، بالرغم من العوائق القائمة، حيويته التي مكنته في الماضي من وضع تشريع قيّم في المجالات الحيوية لنزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار.

الرئيســـة (الكلمة بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لوزير الخارجية، لملاحظاته الطيبة بشأن سياسة آيرلندا في مجال نزع السلاح. وأود كذلك أن أعرب عن تقدير المؤتمر ككل لبيانكم المستفيض بشأن قضايا نزع السلاح وتحديد الأسلحة. واعتقد أنكم تضعونا كهيئة، أمام اختبار الالتزام بما تمليه ولايتها وتنفيذها. وإني أتمنى أن نأخذ بكلماتكم. فشكراً لكم على ذلك.

وأعطي الكلمة الآن لسفير نيوزيلندا الذي سيقدم لنا بيانه نيابة عن ائتلاف برنامج العمل الجديد.

السيد كوغلي (نيوزيلندا) (الكلمة بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب لكم عن سعادتنا لرئاستكم هذا المؤتمر.

يســـعدني الـــيوم أن أتحـــدث إليكم، كما سبق أن ذكرتم، نيابة عن ائتلاف برنامج العمل الجديد وعن حكومات البرازيل ومصر وآيرلندا والمكسيك وأفريقيا الجنوبية والسويد ونيوزيلندا.

ففـــي السنة الماضية، وبعد اجتماع اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأســـلحة النووية لعام ٢٠٠٥، قدم ائتلاف برنامج العمل الجديد في مؤتمر نزع السلاح ورقة بشأن موقفه إزاء

عملية الاستعراض. وها أنا اليوم أقدم آخر صيغة لتلك الورقة كما قدمت مؤخراً للجنة التحضيرية الثانية لمعاهدة عدم الانتشار الوثيقة NPT/CONF.2005/PC.II/16.

إن برنامج العمل الجديد لا يزال مصمماً تصميماً ثابتاً على تحقيق نتائج عام ٢٠٠٠، ومنها بالخصوص "التعهد الذي لا لبس فيه الذي قطعته الدول الحائزة للأسلحة النووية بالقضاء كلياً على ترساناتها النووية"، وتنفيذ الخطـــوات العملية الثلاثة عشر باتجاه نزع السلاح النووي. وإن التوجهات الأخيرة في الوضع الأمني العام كانت مـــزعجة جـــداً. ولقد راعى برنامج العمل الجديد هذه التطورات عند تقديمه لورقة الموقف أثناء اجتماع اللجنة التحضيرية الثانية.

هذا وإن ورقة الموقف ذات صلة بعمل مؤتمر نزع السلاح من نواحي عديدة. ونظراً للاهتمامات الدولية الراهنة، فإن برنامج العمل الجديد ما زال ينتابه الفزع لكون المؤتمر غير قادر على مباشرة عمله، ولا يمكن لنا أن نـــرتاح إزاء هذا الوضع المتناقض مع ما تتمناه الأغلبية الواسعة للوفود التي تريد لهذه الهيئة أن تتفق على برنامج عملها وتمضي في تنفيذه فوراً.

وإذ تتطلع ورقة العمل التابعة لبرنامج العمل الجديد إلى المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥، فإنها تلح على مؤتمر نزع السلاح بأن ينشئ دون تأخير لجاناً مخصصة لمعالجة قضايا نزع السلاح واستئناف المفاوضات بخصوص معـــاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دولياً وبصورة فعالة بشأن المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى مع مراعاة كل من أهداف نزع السلاح النووي وأهداف عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتشير الورقة أيضاً إلى أن مؤتمر نزع السلاح، بوصفه المحفل الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف لـــه دور أساســـي في التفاوض بشأن اتفاق أو اتفاقيات متعددة الأطراف حسب الاقتضاء، لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي بمختلف جوانبه. وينبغي للمؤتمر أن يستكمل فحص الولاية الواردة في مقرره المؤرخ في ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٢ وتحديثها، وأن ينشئ لجنة مخصصة في أسرع وقت ممكن.

ولـــن نتوسع في الحديث عن هذه القضايا أكثر من هذا، ذلك أن ورقة الموقف تتحدث بذاتها عن ذلك. وباختصـــار، فإن التوقعات بالتقدم في هذا الصدد، النابعة عن المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠، لم تتحقق. لذلك، فإننا نواصل الإلحاح على مؤتمر نزع السلاح بأن يعجل باعتماد برنامج عمله.

السيدة الرئيسة، سأوجه بموافقتكم بعض الكلمات نيابة عن نيوزيلندا تعقيباً على البيان الهام، كما سبق لكم أن ذكرتم، الذي قدمه هذا الصباح وزير خارجية باكستان الموقر.

إنـــنا نرحـــب بالمؤشرات الأخيرة عن استعداد حكومة باكستان لفتح الحوار استجابة إلى العروض التي تقدمـــت بها الهند، والعمل بصورة فعلية، من أجل إيجاد التدابير الكفيلة ببناء الثقة وتحسين إمكانيات الخفض من التوترات بين الدولتين الجارتين.

والآن سيدتي الرئيسة، أود في ختام كلمتي أن أثني عليكم وأن أشيد بجهودكم من أجل زيادة إشراك المنظمات غير الحكومية في هذا المحفل.

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): أود أن أشكر سفير نيوزيلندا على تعليقاته الشخصية، وأيضاً على البيان الذي قدمه باسم ائتلاف برنامج العمل الجديد.

هل من وفود أخرى ترغب في أخذ الكلمة هذا الصباح؟ لا يبدو ذلك.

أستسمحكم، إذن، بأن أدلي ببعض التعليقات الختامية في نهاية فترة ترأس آيرلندا لمؤتمر نزع السلاح.

ففي ٢٠ آذار/مارس كنت قد أشرت، في كلمة الافتتاح التي قدمتها بصفتي رئيسة للمؤتمر، إلى الشعور بالقلق العميق الذي ينتاب هذه الهيئة. ولقد اتفقنا منذ سنوات عديدة على إقرار برنامج عملنا. ومع ذلك، لم نفلح في معالجة القضايا المدرجة في ذلك البرنامج. وفي حين أعربت الأغلبية الساحقة لأعضاء المؤتمر عن استعدادها لبدء العمل بشأن كافة البنود المدرجة في برنامج عملنا، لم يحدث أي توافق في الآراء على ذلك وجرى اختبار العديد من النهج على مر السنين. ويظل النهج الذي ينال أعلى درجة من المساندة، هو، دون شك، ذلك النهج الذي يعرف بـ "مقترح أموريم".

وبالرغم من فشلنا الثابت في اتخاذ خطوات عملية لمعالجة البنود الواردة في جدول عملنا فإننا نجتمع بانتظام للاستماع إلى بيانات حول قضايا تتعلق بنزع السلاح. والعديد من هذه البيانات، كالبيان الذي استمعنا إليه في هذا الصباح من وزير خارجية باكستان، والبيان الذي قدّم نيابة عن ائتلاف برنامج العمل الجديد، تعتبر موضوعية جداً وأكدت الاهتمام الكبير الذي يوليه معظم الأعضاء لاتخاذ خطوات عملية من شأنها أن تجعل من عالمنا مكاناً أكثر أمناً وأمانا لجميع مواطنينا.

وفي رأي آيرلندا، إن الإشراك الفعال للمجتمع المدني في أعمالنا، من شأنه أن يعزز مداولاتنا الجارية. لهذا السبب، كنت قد طلبت من الأعضاء، يوم ٢٠ آذار/مارس، أن يفكروا في أية خطوات، مهما كانت متواضعة، يمكنهم الاتفاق بشأنها في سبيل التقدم بهذه القضية إلى الأمام. وإنني ممتنة كثيراً للنهج البناء والمفتوح الذي اتبعته وفود عديدة.

وبعد المشاورات، توجهت بخطاب خطي إلى المنسقين الإقليميين وإلى الصين، وطلبت منهم إن كانت مجموعاتهم مستعدة، للموافقة على الخطوات التالية، ولفترة تجريبية تدوم اثني عشر شهراً: فالخطوة الأولى تتمثل في دعوة المنظمات غير الحكومية إلى أن تتحدث أمام مؤتمر نزع السلاح في مناسبة أو مناسبتين خلال عام ٢٠٠٤. والخطوة الثانية هي تمكين المنظمات غير الحكومية من عرض مواد خطية ذات صلة بالموضوع خارج قاعة جلساتنا. وهاتان الخطوتان، وأعتقد أنكم جميعاً ستوافقون عليهما، متواضعتان جداً. وفي رسالتي، ذكرت أن مثل هذه الخطوات لن تتطلب، حسب رأيي، أي تنقيح للنظام الداخلي للمؤتمر.

وفي الأمـــس، قـــدم المنسقون الإقليميون تقريراً بشأن ردود المجموعات التابعة لهم. وثمة اتفاق بين كل المجموعات على الخطوة الثانية المتصلة بمساعدة المنظمات غير الحكومية التي ترغب في عرض مواد خطية ذات صلة بالموضوع خارج قاعة الجلسات هذه.

أما فيما يتعلق بالخطوة الأولى، والمتصلة بدعوة المنظمات غير الحكومية للتحدث أمام مؤتمر نزع السلاح في مناسبة أو مناسبتين خلال عام ٢٠٠٤، ذكرت بعض المجموعات أنها تود الحصول على المشورة القانونية عما إذا كان النظام الداخلي للمؤتمر يسمح بذلك. وطلبت أن تعرض هذه المسألة على الخدمات القانونية لتقديم المشورة القانونية الرسمية، واعتقد أن ذلك قد تم فعلاً. وحال الحصول على المشورة، ستتاح أمام كافة أعضاء المؤتمر.

وبغـــض النظر عن تلك المشورة الممكنة، واعترافاً بأن هذا البيت يحكم إجراءاته بنفسه، فإنني أعتبر أن هـــنالك دعماً كبيراً لفكرة تمكين المنظمات غير الحكومية من التحدث أمام المؤتمر في مناسبة أو مناسبتين في عام ٢٠٠٤. وتبعاً لمشاوراتي البارحة، أعتقد أنه من الأسهل التوصل إلى توافق في الآراء لو جرت متابعة هذه الخطوات في جلسة غير رسمية لمؤتمر نزع السلاح، بدلاً من جلسة رسمية.

ولقـــد طرحـــت أسئلة عملية عن كيفية إنفاذ أي مقرر يمكن اتخاذه. وحسب رأيي، إذا اتفقنا على أننا نرغب في دعوة المنظمات غير الحكومية للمشاركة في دورة أو دورتين من أعمالنا خلال السنة القادمة، فمن بين السبل التي يمكن توخيها، هو أن تشرع الرئاسة الأولى لعام ٢٠٠٤ مع لجنة المنظمات غير الحكومية لتزع السلاح النظر في طرائق إنفاذ أي مقرر قد يتخذه مؤتمر نزع السلاح في أواخر هذه السنة.

ورهناً بالحصول على المشورة القانونية وإجراء مشاورات أخرى، أتمنى أن تتوصل الرئاسات المقبلة للمؤتمر في عام ٢٠٠٣. وأعني بذلك إسرائيل وإيطاليا واليابان، إلى نهاية موفقة لهذه المسألة قبل انقضاء دورتنا.

ولم يـــبق لي عـــند هذه المرحلة، إلا أن أتمنى لخلفي في هذا المنصب، السفير ياكوف ليفي، من إسرائيل، كامل التوفيق خلال مدة توليه رئاسة المؤتمر.

المـــندوبون الموقـــرون، لا يسعني، قبل اختتام هذه الدورة إلا أن أتوجه بعميق عبارات التقدير للأمانة. وأعتقد أني لو قلت أن موظفي الأمانة كانوا يتمنون أن يتوفر لهم المزيد من العمل في هذه الهيئة، غير أن ما قاموا به من عمل، ولا سيما في مجال تزويدنا بالمعلومات المتعلقة بمشاركة المنظمات غير الحكومية في محافل أخرى معنية بتزع السلاح، هو عمل يستحق كل التقدير، كما نقدر لهم مشورتهم حق التقدير.

وكمـــا تعلمون، يوافق الخميس القادم يوم عطلة رسمية في الأمم المتحدة، يكون فيها قصر الأمم مغلقاً. لذلـــك وطـــبقاً للممارسة الجاري بها العمل في الماضي، تعقد الجلسة العامة القادمة يوم الخميس ٢٧ أيار/مايو، الساعة ١٠/٠٠ صباحاً، في هذه القاعة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠

- - - - -